

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

نظرة عامة

حققت موازين المدفوعات للدول العربية كمجموعة تراجعاً ملحوظاً في الفائض الكلي في عام 2008 بلغت نسبته 16.6 في المائة، ليصل إلى 207.4 مليار دولار مقارنة مع 248.7 مليار دولار في عام 2007، وهو الأمر الذي نجم عنه محدودية نمو إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية وتراجع تغطيتها للواردات من 11.9 شهر إلى 9.6 شهر. وقد تحقق التراجع في الفائض الكلي في عام 2008 على الرغم من زيادة فائض ميزان الحساب الجاري بنسبة 24.5 في المائة ليصل إلى 304.6 مليار دولار، إلا أنها جاءت أقل من الزيادة في صافي التدفق للخارج المحقق في ميزان الحساب الرأسمالي والمالي الذي بلغت نسبته 183.7 في المائة ليصل إلى 214.9 مليار دولار. وجدير بالذكر في هذا الشأن أن تصاعد فائض ميزان الحساب الجاري قد تحقق أساساً نتيجة ارتفاع فائض الميزان التجاري حيث فاق عجز ميزان الخدمات والدخل وعجز صافي التحويلات الجارية.

وعلى مستوى الدول، شهد عدد من الدول المصدرة الرئيسية للنفط نمواً مرتفعاً في فائض ميزان الحساب الجاري، صاحبه تصاعد ملحوظ في صافي التدفقات المالية والرأسمالية للخارج، وقد نجم عن هذا التصاعد في صافي التدفقات المذكورة تحول الفائض الكلي في ميزان المدفوعات في الإمارات لعجز كلي وكذلك الأمر في عمان، وتراجع الفائض الكلي المتحقق في كل من الكويت وقطر والعراق، بينما ارتفع الفائض الكلي في السعودية وتحول العجز إلى فائض في كل من الجزائر وليبيا. وجدير بالذكر أن كافة هذه الدول قد سجلت تراجعاً في تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات في عام 2008 مقارنة بالعام السابق. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فقد حققت جميعها عجزاً في ميزان الحساب الجاري عدا البحرين، وصاحب ذلك تصاعد ملموس في صافي التدفقات المالية والرأسمالية للدخل، وهو ما أدى لتحقيق كل من لبنان ومصر وتونس واليمن وجيبوتي لفائض كلي في ميزان المدفوعات، بينما سجل كل من الأردن والبحرين وسورية والمغرب وموريتانيا عجزاً كلياً. وكما هو الوضع بالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط، فقد تراجعت تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات في بقية الدول العربية عدا لبنان وسورية.

وفيما يتعلق بالدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية القائمة في ذمة الدول العربية المقترضة بنسبة 2.3 في المائة في عام 2008 لتصل إلى 156.5 مليار دولار. وقد ارتفع الدين العام الخارجي خلال عام 2007

بعد تراجعها خلال الفترة 2005-2006. وقد تأثرت المديونية العامة الخارجية لهذه الدول في عام 2008 بعدة عوامل أهمها الارتفاع الحاد في أسعار النفط والمواد الخام الأخرى والسلع الغذائية والتغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار. أما خدمة الدين العام الخارجي، فقد ازدادت بنسبة 14.7 في المائة في عام 2008 جاءت في معظمها جراء قيام الأردن بالسداد المبكر لجزء من مديونيته الخارجية القائمة تجاه دول أعضاء في نادي باريس.

وعلى صعيد مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد تحسن كل من مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2008. فقد انخفضت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 26.2 في المائة في عام 2007 إلى 21.8 في المائة في عام 2008، على الرغم من ارتفاع قيمة هذه المديونية. كما شهدت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات تراجعاً طفيفاً إلى 5.8 في المائة في عام 2008 مقارنة بنسبة 6.3 في المائة في عام 2007.

وفيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف العربية عام 2008، سجلت العملات التي تتبع نظم صرف مرنة ارتفاعاً في قيمتها مقابل الدولار، في حين شهدت العملات العربية المثبتة إلى الدولار تراجع قيمتها مقابل اليورو الذي استمر في الارتفاع مقابل الدولار لتبلغ نسبة ارتفاع قيمته مقابل الدولار نحو 6.6 في المائة (متوسط الفترة) خلال العام 2008. كذلك انخفضت قيمة العملات العربية التي تتبع نظم صرف مرنة مقابل اليورو بنسب أقل من نسبة الانخفاض لمتوسط الفترة. وارتفع مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لغالبية الدول العربية ليعكس ارتفاع معدلات التضخم المحلي مقارنة بمعدلات التضخم في الدول الشريكة التجارية الرئيسية لها. ويشير ارتفاع مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى ارتفاع أسعار الصادرات في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين، مما يتوقع أن يؤثر ذلك على القدرة التنافسية للصادرات العربية في تلك الأسواق.

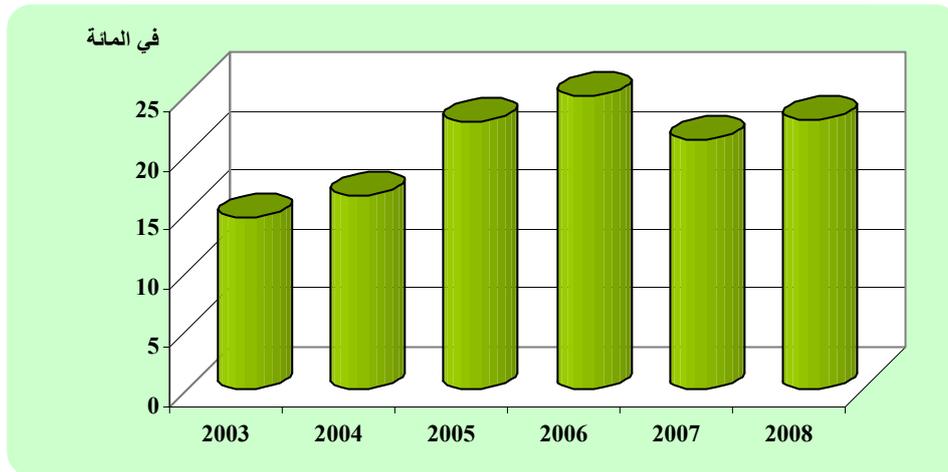
موازين المدفوعات

الموازين التجارية

حققت الدول العربية خلال عام 2008 ارتفاعاً ملحوظاً في فائض الميزان التجاري بلغت نسبته 34.4 في المائة، لبلغ هذا الفائض 424.2 مليار دولار مقابل 315.7 مليار دولار خلال عام 2007، وذلك بعد أن كان قد حقق تراجعاً خلال عام 2007 بنسبة 1.4 في المائة، فيما مثل أول تراجع بعد خمسة أعوام من التصاعد المستمر. ويعزى ارتفاع الفائض

التجاري خلال عام 2008 إلى تصاعد وتيرة نمو الصادرات العربية بالنسبة للدول النفطية وغير النفطية على حد سواء، وبما عكس عدد من العوامل أهمها تصاعد أسعار النفط في النصف الأول من العام وتحقيق نمو جيد في الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية، وذلك في الوقت الذي تباطأ فيه نسبياً نمو الواردات السلعية بعد النمو القوي الذي كان قد سبق أن حققته في العام السابق. فقد ارتفعت الصادرات السلعية العربية الإجمالية (فوب) بنسبة 32.6 في المائة، وهو ما يصل إلى ضعف نسبة النمو المتحققة في العام السابق، بينما نمت الواردات السلعية العربية الإجمالية بنسبة 31.4 في المائة مقابل 32.3 في المائة في العام السابق. ونظراً لأن نسبة نمو الفائض الميزان التجاري قد فاقت النمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فقد ارتفعت نسبة الفائض التجاري للناتج إلى 22.3 في المائة في عام 2008 مقارنة بنسبة 21.0 في المائة في عام 2007، الملحقان (1/9) و(2/9) والشكل (1).

الشكل (1): نسبة الفائض في الميزان التجاري لإجمالي الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، (2008-2003)

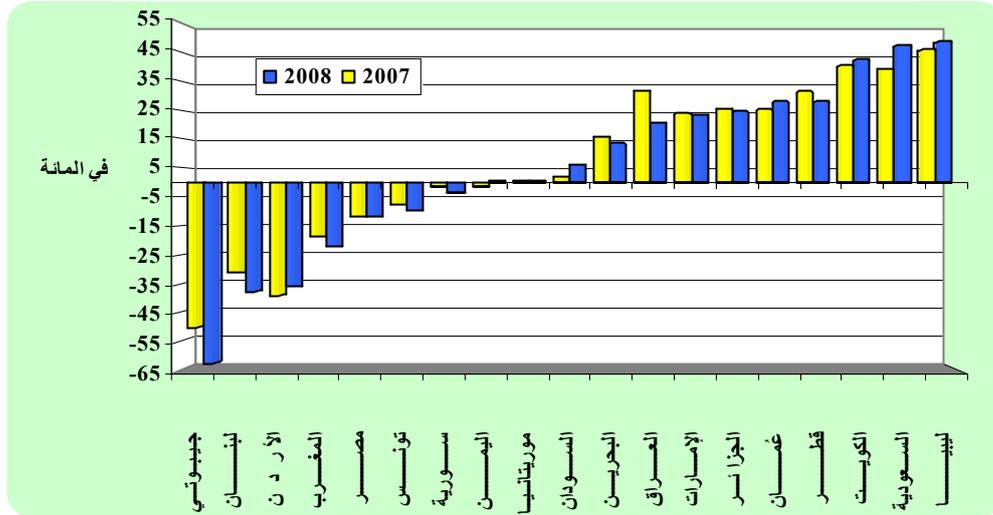


المصدر: الملحق (2/9).

وعلى مستوى الدول فرادى، حققت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ارتفاعاً ملموساً في فوائض الموازين التجارية خلال عام 2008، وذلك باستثناء العراق التي تراجع الفائض التجاري لها بصورة طفيفة مع التوسع في الواردات المصاحبة لعمليات إعادة البناء والتعمير. فقد ارتفع فائض الميزان التجاري للسعودية ليبلغ 212.0 مليار دولار بما يمثل 45.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لها. كما ارتفع الفائض للكويت بنسبة 47.6 في المائة ليصل إلى 64.1 مليار دولار، ممثلاً نحو 43.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2008. وارتفع في الإمارات ليبلغ 58.1 مليار دولار، بما يمثل 23.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما تصاعد في الجزائر ليصل إلى 41.2 مليار دولار، بما يمثل 24.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع في ليبيا ليصل إلى 37.2 مليار دولار مشكلاً

نسبة 48.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بباقي دول المجموعة، فقد ارتفع الفائض في قطر بنسبة 28.3 في المائة، وفي عمان بنسبة 64.4 في المائة، بينما تشير التقديرات إلى تراجعها في العراق بنسبة طفيفة اقتضرت على 0.8 في المائة، الشكل (2).

الشكل (2): نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، (2008-2007)



المصدر: الملحق (2/9).

وفيما يتعلق بالدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، فقد تصاعد فائض الميزان التجاري للسودان بأكثر من الضعف، ليصل إلى 3.6 مليار دولار تمثل نسبة 5.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبما يرجع أساساً للتصاعد الملحوظ لحصيلة الصادرات النفطية بنسبة 32.4 في المائة. كما تصاعد الفائض في البحرين بنسبة 10.5 في المائة ليصل إلى 3.2 مليار دولار، وتحول العجز التجاري لليمن إلى فائض بلغ 0.1 مليار دولار، وحققت موريتانيا فائضاً صغيراً قدره 25 مليون دولار. أما بالنسبة لمصر، فقد تصاعد عجز الميزان التجاري بنسبة 30.3 في المائة وذلك يعود أساساً للزيادة الكبيرة في الواردات السلعية بنسبة 25.2 في المائة والتي صاحبت التصاعد الملحوظ في النشاط الاقتصادي خلال عام 2008. كذلك تصاعد عجز الميزان التجاري لسورية ليصل إلى 1.7 مليار دولار، بما يعكس أيضاً زيادة الطلب على الواردات.

أما بالنسبة للدول العربية غير المصدرة للنفط، فقد ارتفعت عجوزات الميزان التجاري فيها خلال عام 2008 نتيجة عدد من العوامل، أهمها تصاعد أسعار النفط خلال النصف الأول من العام، وتصاعد الواردات الاستثمارية المرتبطة بالنمو الاقتصادي وارتفاع قيمة الواردات الغذائية في ظل ارتفاع أسعارها العالمية. فقد ارتفع عجز الميزان التجاري في المغرب بنسبة 36.3 في المائة، وفي لبنان بنسبة 42.3 في المائة، وفي الأردن بنسبة 11.2 في المائة، وفي تونس بنسبة 39.4 في المائة، وجيبوتي بنسبة 45.2 في المائة.

موازين الخدمات والدخل والتحويلات

سجل ميزان الخدمات والدخل للدول العربية عجزاً متزايداً بلغت نسبة ارتفاعه 79.7 في المائة في عام 2008 مقابل 5.9 في المائة في عام 2007، ليصل إلى 102.6 مليار دولار. وقد أسهم في ارتفاع العجز بصفة أساسية استمرار تصاعد تكاليف النقل التي ارتبطت بالمستويات المرتفعة للأسعار العالمية للنفط، خاصة خلال النصف الأول من العام، واستمرار النمو القوي للواردات، وتصاعد مدفوعات دخل الاستثمار للخارج بالنسبة للعديد من الدول التي استفادت من تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها بصورة صاحبت انتعاش النشاط الاقتصادي في الدول العربية خلال الأعوام الماضية.

وعلى مستوى الدول، تصاعد عجز موازين الخدمات والدخل بالنسبة للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، وذلك باستثناء الكويت التي استمرت في تحقيق فائض ولكن يلاحظ تراجع بصوره كبيرة خلال عام 2008. فقد ارتفع العجز في السعودية بنسبة 36.4 في المائة ليصل إلى 54.9 مليار دولار، وارتفع العجز في الإمارات بنسبة 72.1 في المائة ليصل إلى 30.3 مليار دولار، وفي قطر بنسبة 31.0 في المائة ليصل إلى 10.4 مليار دولار، كما ارتفع العجز أيضاً في الجزائر وعمان وليبيا. أما بالنسبة للعراق فقد عاود العجز الارتفاع بعد تراجع القوي خلال العام الماضي ليصل إلى 8.9 مليار دولار. وتراجع فائض ميزان الخدمات والدخل في الكويت بنسبة 29.4 في المائة ليصل إلى 6.5 مليار دولار.

أما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فيلاحظ ضمن مجموعة الدول التي تحقق عجز في موازين الخدمات والدخل ارتفاع العجز في السودان في عام 2008 بنسبة 6.9 في المائة ليصل إلى 5.1 مليار دولار بما يعكس أساساً ارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار للخارج. كذلك ارتفع العجز في اليمن لذات السبب بنسبة 37.5 في المائة ليصل إلى 3.4 مليار دولار، وارتفع في موريتانيا بنسبة 23.7 في المائة ليصل إلى 0.6 مليار دولار.

أما بالنسبة للدول العربية الأخرى التي تحقق فائض في موازين الخدمات والدخل، يلاحظ ارتفاع الفائض في مصر بنسبة 22.3 في المائة ليصل إلى 8.7 مليار دولار نتيجة للأداء الجيد لحصيلة كل من قناة السويس والسياحة. كذلك تصاعد الفائض في لبنان بنسبة 42.2 في المائة ليصل إلى 5.3 مليار دولار، وتصاعد الفائض أيضاً في كل من الأردن وسورية وتونس وجيبوتي. أما بالنسبة للمغرب، فقد تراجع فائض ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2008 بنسبة 16.1 في المائة ليصل إلى 5.6 مليار دولار، وذلك كمحصلة لارتفاع مدفوعات النقل ودخل الاستثمار المرتبطين بانتعاش النشاط الاستثماري في المغرب وتراجع طفيف في متحصلات السفر التي تمثل السياحة أهم بنوده. كذلك تراجع الفائض في البحرين بنسبة 48.4 في المائة ليصل إلى 0.8 مليار دولار.

وفيما يتعلق بالتحويلات الجارية، والتي تتمثل أساساً في تحويلات العاملين والمعونات الرسمية، فقد ارتفع العجز الصافي فيها للدول العربية كمجموعة في عام 2008 بنسبة 22.8 في المائة ليصل إلى 17.0 مليار دولار. وقد تحقق

صافي العجز خلال العام المذكور كمحصلة لإجمالي عجوزات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وليبيا بلغ 53.0 مليار دولار بزيادة نسبتها 28.6 في المائة عن العام السابق، ولإجمالي فوائض في باقي الدول العربية بلغ 36.0 مليار دولار، مقارنة بإجمالي قدره 27.3 مليار دولار في عام 2007 بزيادة نسبتها 31.6 في المائة.

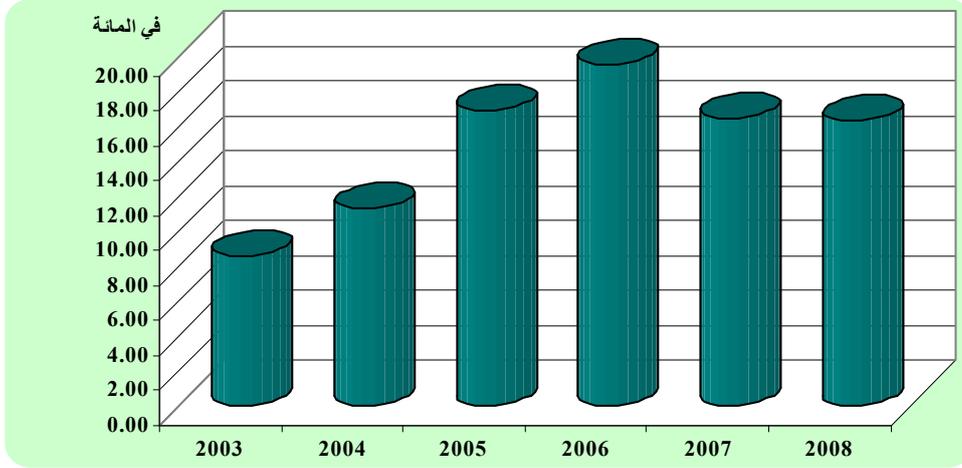
وتفصيلاً على مستوى الدول ذات العجز في صافي التحويلات الجارية والتي تتسم أساساً بأنها مستوردة للعمالة من الخارج، فقد ارتفع العجز في السعودية بنسبة 35.1 في المائة ليصل إلى 23.0 مليار دولار، كما ارتفع في الإمارات بنسبة 14.3 في المائة ليصل إلى 10.6 مليار دولار. أما الكويت فقد سجلت عجزاً في التحويلات الجارية بلغ 5.8 مليار دولار بتراجع نسبته 0.5 في المائة عن العام السابق، في حين سجلت قطر عجزاً قدره 5.0 مليار دولار بزيادة بنسبة 32.6 في المائة، وعمان عجزاً بلغ 5.2 مليار دولار بزيادة بنسبة 41.2 في المائة. وسجلت كل من البحرين وليبيا عجوزات بلغت 1.8 مليار دولار و1.6 مليار دولار للدولتين المذكورتين على التوالي.

أما بالنسبة لدول الفائض في صافي التحويلات الجارية، فقد ارتفع الفائض في مصر في عام 2008 بنسبة 17.3 في المائة ليصل إلى 9.8 مليار دولار نتيجة لارتفاع كل من التحويلات الرسمية والخاصة، مع الإشارة إلى ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية في العام المذكور بنسبة 18.2 في المائة لتصل إلى نحو 4.8 مليار دولار. كذلك ارتفع الفائض في المغرب بنسبة 19.0 في المائة ليصل إلى 8.8 مليار دولار، وهو ما أسهم فيه أساساً ارتفاع التحويلات الرسمية، بينما تراجعت التحويلات الخاصة بسبب تراجع تحويلات العاملين بنسبة 3.6 في المائة. وارتفع فائض التحويلات الجارية في الأردن بنسبة 27.2 في المائة ليصل إلى 3.5 مليار دولار بسبب ارتفاع كل من التحويلات الرسمية والخاصة، كما ارتفع الفائض في الجزائر بنسبة 22.1 في المائة ليصل إلى 2.7 مليار دولار، بينما تراجع في لبنان بنسبة 2.3 في المائة ليصل إلى 2.6 مليار دولار. كذلك يلاحظ ارتفاع فوائض التحويلات الجارية في كل من اليمن وتونس والسودان وموريتانيا، بينما تراجع في سورية.

موازن الحسابات الخارجية الجارية

ارتفع فائض ميزان الحساب الجاري للدول العربية في عام 2008 بنسبة 24.5 في المائة ليصل إلى 304.6 مليار دولار، ويأتي هذا الارتفاع بعد أن كان الفائض قد تراجع في عام 2007 لأول مرة منذ عام 2001. وقد ارتفع الفائض عام 2008 كمحصلة للارتفاع الملحوظ في إجمالي فائض الميزان التجاري، والمتحقق أساساً كما سبقت الإشارة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط، والذي فاق من حيث الحجم العجز الإجمالي المتحقق في كل من ميزان الخدمات والدخل وفي صافي التحويلات. هذا، وقد أدى الارتفاع الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للدول العربية إلى انخفاض طفيف في نسبة فائض الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 16.0 في المائة في عام 2008 مقابل 16.3 في المائة في عام 2007، الشكل (3).

الشكل (3): نسبة الفائض في الميزان الجاري لإجمالي الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2003-2008)



المصدر: الملحق رقم (3/9).

وعلى مستوى الدول، شهدت غالبية الدول المصدرة الرئيسية للنفط نمواً ملحوظاً في فائض ميزان الحساب الجاري في عام 2008، حيث نما الفائض في السعودية بنسبة 43.6 في المائة ليصل إلى 134.0 مليار دولار ممثلاً نحو 44.0 في المائة من فائض ميزان الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة. كذلك نما الفائض في الكويت بنسبة 38.4 في المائة ليلعب 64.8 مليار دولار تمثل 21.3 في المائة من الفائض للمجموعة، ونما الفائض للجزائر بنسبة 15.2 في المائة ليصل إلى 35.2 مليار دولار تمثل 11.5 في المائة من الفائض للمجموعة، كما نما لليبيا بنسبة 16.3 في المائة ليصل إلى 33.0 مليار دولار تمثل 10.7 في المائة من الفائض للمجموعة. هذا، وقد نما الفائض أيضاً في كل من قطر وعمان، بينما تراجع في الإمارات بنسبة 12.4 في المائة، وفي العراق بنسبة 15.3 في المائة.

ويلاحظ بالنسبة لبقية الدول العربية أن جميعها قد سجل عجزاً في ميزان الحساب الجاري في عام 2008، وذلك باستثناء البحرين التي حققت فائض بلغ 2.3 مليار دولار بانخفاض بنسبة 24.2 في المائة عن الفائض المتحقق في العام السابق. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن كل من مصر وسورية قد سجلتا عجزاً في الميزان الجاري في عام 2008، فيما يعد تحولاً عن الاتجاه السابق في تحقيق فوائض استمرت منذ عام 2002 بالنسبة لمصر ومنذ عام 2000 بالنسبة لسورية. فقد تحول الفائض في مصر الذي بلغ 0.2 مليار دولار في عام 2007 إلى عجز بلغ 1.3 مليار دولار في عام 2008، بينما تحول في سورية من فائض قدره 0.5 مليار دولار إلى عجز قدره 0.7 مليار دولار للعامين المذكورين على التوالي. أما بالنسبة لبقية الدول فقد ارتفع العجز بصورة كبيرة في كل من المغرب ولبنان وتونس، حيث بلغ 4.8 مليار دولار و3.2 مليار دولار و1.7 مليار دولار للدول الثلاث على التوالي، بينما ارتفع بصورة أقل حدة في كل من موريتانيا وجيبوتي، وتراجع العجز في كل من الأردن والسودان واليمن.

موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية

ارتفع صافي التدفقات المالية والرأسمالية للدول العربية⁽¹⁾ كمجموعة في اتجاه الخارج في عام 2008 بنسبة 188.6 في المائة ليصل إلى 214.9 مليار دولار مقابل 74.5 مليار دولار في عام 2007. ويعكس هذا التدفق الملحوظ للخارج أساساً آثار الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت في عام 2008، والتي صاحبها تدفق كبير للأموال من العديد من الدول النامية ودول الأسواق الناشئة، بما في ذلك عدد من الدول العربية.

ففيما يتعلق بالدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، شهدت السعودية ارتفاع صافي التدفقات للخارج بنسبة كبيرة بلغت 52.6 في المائة لتصل إلى 122.9 مليار دولار في عام 2008. أما في الإمارات فقد تحول صافي التدفق للداخل الذي شهدته بصفة استثنائية في عام 2007 والبالغ 28.7 مليار دولار إلى صافي تدفق للخارج بمقدار 55.3 مليار دولار في عام 2008، مع الإشارة إلى أن صافي التدفق للداخل في العام الماضي كان قد عكس إلى جانب الارتفاع في الاستثمار الأجنبي بالإمارات ظاهرة تدفق للأموال لأغراض المضاربة التي توقعت قيام السلطات الإماراتية بإجراء تغيير محتمل في نظام سعر الصرف، وتحول هذا التدفق في عام 2008 للخارج بعد تلاشي هذه التوقعات، إضافة لأثر الأزمة المالية كما سبق ذكره. كذلك، شهدت الكويت ارتفاعاً في صافي التدفق للخارج في عام 2008 بنسبة 55.4 في المائة ليصل إلى 57.1 مليار دولار، وتحول صافي التدفق للداخل في عمان إلى صافي تدفق للخارج بلغ 3.0 مليار دولار في العام 2008. أما بالنسبة لكل من ليبيا والجزائر، فقد تحول صافي التدفق للخارج في عام 2007 إلى صافي تدفق للداخل في العام 2008، في حين تراجع صافي التدفق للداخل في قطر.

أما بالنسبة لباقي الدول العربية، والتي عادة ما تشهد باستثناء البحرين صافي تدفقات مالية ورأسمالية للداخل، فقد تساعد بصورة ملحوظة صافي التدفق للداخل في بعض منها بما عكس جزئياً الانطباع السائد بالانخفاض النسبي للمخاطر المالية فيها مقارنة مع الدول المتقدمة وبعض دول الأسواق الناشئة في ظل الأزمة المالية العالمية، وذلك نتيجة عدم انتشار التعامل بالمشتقات المالية والاستثمارات البديلة لها. فقد شهدت مصر في عام 2008 ارتفاعاً في صافي التدفقات المالية والرأسمالية للداخل بنسبة 22.9 في المائة لتبلغ 6.0 مليار دولار، وارتفع هذا الصافي في حالة المغرب بنسبة 60.2 في المائة ليصل إلى 3.5 مليار دولار، كما ارتفع في تونس بنسبة 98.7 في المائة ليصل إلى 3.3 مليار دولار، وفي اليمن بنسبة 10.8 في المائة ليصل إلى 1.3 مليار دولار. كذلك شهدت لبنان صافي تدفق ملموس للداخل⁽²⁾، وشهدت سورية انعكاساً من صافي تدفق للخارج إلى صافي تدفق للداخل، وتراجع صافي التدفق للداخل في كل من السودان الأردن وموريتانيا، وارتفع صافي التدفق للداخل في جيبوتي.

(1) لا تتضمن العراق، حيث تتوفر البيانات التفصيلية للميزان الجاري فقط.

(2) تتوفر بيانات ميزان المدفوعات للبنان عن فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2008، وهو ما تم بناء عليه إعداد تقديرات بنود الميزان للعام بالكامل. إلا أنه تجدر الإشارة أن العديد من المؤشرات تظهر حدوث تدفق استثنائي للأموال للبنان في الربع الأخير من العام من جراء تفاقم الأزمة المالية العالمية، والانطباع السائد بالدرجة المرتفعة من الملاءة المالية والتحفظ في المصارف اللبنانية.

وفي ضوء التطورات السابقة، سجل الرصيد الإجمالي لموازين المدفوعات للدول العربية تراجعاً في الفئات بنسبة 16.6 في المائة في عام 2008، حيث بلغ 207.4 مليار دولار، مقابل 248.7 مليار دولار في العام السابق. وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة على مستوى الدول فرادى، إلى أن كل من الإمارات والبحرين والأردن والمغرب وسورية وموريتانيا قد حققت عجوزات كلية خلال عام 2008، وذلك بعد سنوات عديدة من تحقيق فوائض.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

حقق إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول العربية في عام 2008 ارتفاعاً بنسبة 6.1 في المائة، ليصل إلى 504.1 مليار دولار مقابل 474.9 مليار دولار في عام 2007. وهذا الارتفاع يعتبر معتدلاً مقارنة مع النمو الذي كان الإجمالي قد حققه في العام السابق والذي بلغت نسبته 44.6 في المائة. هذا، وقد نجم عن ارتفاع نمو الواردات مقارنة بنمو إجمالي الاحتياطيات تراجع تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة لوارداتها السلعية من 11.9 شهراً في عام 2007 إلى 9.6 شهراً في عام 2008، الملحقان (4/9) و(5/9).

وعلى مستوى الدول فرادى، يلاحظ أن بعض الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط والأكثر انفتاحاً من الناحية المالية على العالم الخارجي، قد شهدت تراجعاً في احتياطياتها الخارجية الرسمية في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية، حيث تراجعت احتياطيات الإمارات بنسبة 59.0 في المائة لتصل إلى 31.7 مليار دولار، وتراجعت احتياطيات السعودية بنسبة 10.1 في المائة لتصل إلى 30.3 مليار دولار. وشهد البعض الآخر من الدول المذكورة نمواً معتدلاً في الاحتياطيات، حيث نمت احتياطيات الكويت بنسبة 2.7 في المائة لتصل إلى 17.1 مليار دولار، ونمت احتياطيات قطر بنسبة 0.8 في المائة لتصل إلى 9.5 مليار دولار، بينما نمت احتياطيات عمان بنسبة أعلى بلغت 20.2 في المائة لتصل إلى 11.4 مليار دولار. أما بالنسبة للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط الأقل انفتاحاً من الناحية المالية على العالم الخارجي فقد نمت احتياطياتها الخارجية الرسمية بصورة مرتفعة، حيث ارتفعت احتياطيات الجزائر بنسبة 29.8 في المائة لتبلغ 143.2 مليار دولار، وارتفعت احتياطيات ليبيا بنسبة 16.3 في المائة لتصل إلى 92.3 مليار دولار، بينما نمت احتياطيات العراق بنسبة 59.9 في المائة لتصل إلى 50.0 مليار دولار. وفيما يتعلق بباقي الدول العربية، فقد حقق معظمها ارتفاعاً في الاحتياطيات الخارجية الرسمية في عام 2008، حيث ارتفعت احتياطيات مصر بنسبة 6.7 في المائة لتصل إلى 32.2 مليار دولار، وارتفعت احتياطيات لبنان بنسبة 56.8 في المائة لتصل إلى 20.2 مليار دولار، كما ارتفعت أيضاً احتياطيات كل من الأردن واليمن وتونس وسورية وجيبوتي بنسب متفاوتة. أما الاستثناء بالنسبة لهذه المجموعة من الدول، فقد تمثل في كل من المغرب والبحرين والسودان وموريتانيا التي شهدت تراجعاً في الاحتياطيات خلال العام المذكور.

أما بالنسبة لتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات⁽³⁾، فقد شهدت الغالبية العظمى من الدول العربية تراجعاً فيها، وذلك باستثناءات محدودة تمثلت في كل من لبنان وسورية. فقد تراجعت التغطية في الإمارات من 7.0 شهر في

(3) محتسبة على أساس قسمة إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة على قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

عام 2007 إلى 2.1 شهر في عام 2008، وانخفضت في السعودية من 4.9 شهر إلى 3.6 شهر، وفي الكويت من 10.5 شهر إلى 8.9 شهر، وقطر من 5.7 شهر إلى 4.8 شهر. كذلك تراجعت بصورة أقل حدة في كل من الجزائر وليبيا والعراق. أما بالنسبة لباقي الدول، فقد تراجعت التغطية بصورة ملموسة في المغرب من 11.3 شهر إلى 7.6 شهر، وبدرجة أقل في مصر حيث تراجعت من 9.1 شهر إلى 7.8 شهر، والبحرين التي تراجعت فيها من 4.6 شهر إلى 3.3 شهر، واليمن حيث تراجعت من 12.4 شهر إلى 10.9 شهر، وعمان التي انخفضت التغطية فيها من 8.0 شهر إلى 6.6 شهر. وقد تراجعت التغطية بصورة طفيفة في كل من الأردن وتونس والسودان وموريتانيا وجيبوتي.

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم⁽⁴⁾ في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة⁽⁵⁾ بنسبة 2.3 في المائة في عام 2008، بعد أن ازداد بنسبة 9.5 في عام 2007. وقد ارتفعت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من 153.0 مليار دولار في عام 2007 إلى 156.5 مليار دولار في عام 2008، وهو أعلى مستوى وصلت إليه هذه المديونية. وقد ساهمت جملة من العوامل في التأثير على حجم الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة أهمها التغير في أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار وارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية خلال عام 2008، الجدول رقم (1) والملحق (6/9).

الجدول رقم (1)
الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام
الخارجي في الدول العربية المقترضة
2007 و2008

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
*2008	2007	*2008	2007	
2,757	675	5,099	7,311	الأردن
2,119	2,605	20,588	20,154	تونس
1,218	1,431	5,586	5,606	الجزائر
37	27	579	441	جيبوتي
374	225	33,633	31,180	السودان
675	688	5,294	5,137	سورية
608	626	6,879	5,962	عمان
4,212	4,052	20,858	20,940	لبنان
3,099	2,422	32,123	32,840	مصر
2,399	2,459	17,315	14,897	المغرب
77	86	2,623	2,709	موريتانيا
278	265	5,886	5,820	اليمن
17,851	15,561	156,464	152,988	الدول العربية المقترضة

* بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

(4) يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

(5) تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عمان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

شهدت الأشهر التسعة الأولى من عام 2008 ارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية مما أدى إلى زيادة قيمة الدعم الحكومي لهذه السلع الأمر الذي نجم عنه زيادة العجز في الموازنات العامة في العديد من الدول المقترضة. وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي من قبل عدة دول عربية مما ساهم في ارتفاع مديونيتها العامة الخارجية.

وقد أدت التغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي إلى تأثير قيمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة لكونه مقيم بالدولار الأمريكي. فقد ارتفع الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي في حين انخفض سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار. وبالتالي، فقد ارتفعت أو تراجع قيمة المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة طبقاً لحصة هذه العملات فيها.

ارتفعت المديونية العامة الخارجية لعدة دول عربية مقترضة بدرجات متفاوتة في عام 2008. فقد نما الدين العام الخارجي للمغرب بنسبة 16.2 في المائة في عام 2008 ليصل إلى حوالي 17.3 مليار دولار، وازداد لعمان بنسبة 15.4 في المائة ليبلغ نحو 6.9 مليار دولار، وللسودان بنسبة 7.9 في المائة ليبلغ دينها العام الخارجي 33.6 مليار دولار. وقد شهدت سورية ارتفاعاً ضئيلاً في مديونيتها العامة الخارجية بلغت نسبته 3.1 في المائة لتصل إلى 5.3 مليار دولار، وكذلك تونس التي ارتفعت مديونيتها العامة الخارجية بنسبة 2.2 في المائة لتصل إلى 20.6 مليار دولار، واليمن التي ازدادت مديونيتها العامة الخارجية بنسبة 1.1 في المائة لتبلغ 5.9 مليار دولار في عام 2008.

أما المديونية العامة الخارجية لجيبوتي، فقد ارتفعت بنسبة كبيرة في عام 2008 بلغت 31.3 في المائة لتصل إلى 579 مليون دولار جراء زيادة اعتمادها على الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع البنية التحتية. وقد توصلت جيبوتي في أكتوبر 2008 إلى اتفاق لإعادة جدولة مديونيتها الخارجية المستحقة للدول الأعضاء في نادي باريس لمعالجة متأخرات السداد. وتتيح هذه الاتفاقية لجيبوتي تخفيض خدمة الدين المستحق لهذه الدول من 85 مليون دولار إلى 19 مليون دولار.

وقد تراجعت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة الأخرى في عام 2008. فقد انخفض الدين العام الخارجي للأردن بنسبة 30.3 في المائة إلى حوالي 5.1 مليار دولار نتيجة قيامه بالسداد المبكر لجزء من مديونته تجاه دول نادي باريس. وقد بلغت قيمة هذه المديونية 2,398 مليون دولار دفع الأردن مقابلها 2,121 مليون دولار، حيث تم تمويل السداد المبكر للمديونية الخارجية عن طريق السحب من رصيد إيرادات الخصخصة ومن اللجوء إلى الاقتراض الداخلي. ومن الجدير بالذكر أن الأردن أجرى تعديلات على قانون الدين العام تم بموجبه تخفيض سقف الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 60 في المائة إلى 40 في المائة على أن يتم تطبيقه بحلول عام 2011، كما ذكر سابقاً.

وانخفضت المديونية العامة الخارجية لموريتانيا بنسبة 3.2 في المائة في عام 2008 لتصل إلى حوالي 2.6 مليار دولار ولمصر بنسبة 2.2 في المائة لتبلغ نحو 32.1 مليار دولار. كما تراجعَت المديونية العامة الخارجية لكل من الجزائر ولبنان بنسبة 0.4 في المائة لتبلغ حوالي 5.6 مليار دولار ونحو 20.9 مليار دولار، على التوالي.

وعلى صعيد خدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت في الدول العربية المقترضة كمجموعة من حوالي 15.6 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 17.9 مليار دولار في عام 2008. ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى قيام الأردن بالسداد المبكر لجزء من مديونيته الخارجية المستحقة للدول الأعضاء في نادي باريس حيث ارتفعت خدمة مديونية الأردن الخارجية بمقدار 2.1 مليار دولار في عام 2008، الملحق (7/9).

وقد عاودت خدمة المديونية العامة الخارجية في مصر إلى الارتفاع فزادت بنسبة 28 في المائة في عام 2008 لتصل إلى حوالي 3.1 مليار دولار. كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي في لبنان بنسبة 3.9 في المائة لتبلغ نحو 4.2 مليار دولار في عام 2008. وارتفعت كذلك خدمة المديونية العامة الخارجية في كل من السودان وجيبوتي واليمن بنسب متفاوتة.

وتراجعت خدمة الدين العام الخارجي في بقية الدول العربية المقترضة في عام 2008، حيث انخفضت بنسبة 18.7 في المائة في تونس إلى حوالي 2.1 مليار دولار وبنسبة 14.9 في المائة في الجزائر إلى نحو 1.2 مليار دولار وبنسبة 2.4 في المائة في المغرب لتصل إلى 2.4 مليار دولار. كما تراجعَت خدمة المديونية العامة الخارجية في كل من سورية وعمان وموريتانيا.

التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

ففيما يخص مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفض للدول العربية المقترضة كمجموعة من 26.2 في المائة في عام 2007 إلى 21.8 في المائة في عام 2008، مسجلاً تراجعاً مطرداً للعام السادس. ويعود ذلك إلى النمو الجيد في الناتج المحلي الإجمالي الذي حققته الدول العربية في عام 2008 والذي تجاوز الارتفاع في الدين العام الخارجي لمعظمها. وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وسورية وعمان ومصر والمغرب واليمن دون المتوسط للدول العربية كمجموعة، حيث كانت أقل من 21.8 في

المائة في عام 2008. أما في كل من موريتانيا ولبنان وجيبوتي والسودان وتونس والأردن، فقد تجاوزت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوسط للدول العربية كمجموعة، حيث تراوحت بين 72.6 في المائة في موريتانيا وحوالي 24.0 في المائة في الأردن، الجدول رقم (2) والملحق (8/9).

الجدول رقم (2)
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة
2007 و2008

(نسبة مئوية)

خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات		الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
*2008	2007	*2008	2007	
22.6	7.4	24.0	43.0	الأردن
8.5	13.0	50.4	56.5	تونس
1.4	2.1	3.3	4.2	الجزائر
9.4	8.5	59.0	52.0	جيبوتي
3.2	3.0	55.1	55.1	السودان
3.3	3.4	10.1	12.6	سورية
1.7	2.2	11.5	14.3	عمان
23.1	23.8	70.4	83.6	لبنان
5.4	5.1	19.8	25.2	مصر
7.3	9.0	20.2	19.8	المغرب
4.2	5.6	72.6	96.1	موريتانيا
2.8	1.3	20.5	24.5	اليمن
5.8	6.3	21.8	26.2	الدول العربية المقترضة

* بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (8/9) و(9/9).

وقد حافظت الجزائر على أدنى نسبة للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية المقترضة وشهدت تراجعاً من 4.2 في المائة في عام 2007 إلى 3.3 في المائة في عام 2008. كما انخفضت هذه النسبة في سورية إلى 10 في المائة وفي عمان إلى 11.5 في المائة. وقد شهدت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً ملحوظاً في عدة دول عربية مقترضة حيث انخفضت هذه النسبة في اليمن من 23.5 في المائة في عام 2007 إلى 19.4 في المائة في عام 2008، وفي مصر من 25.2 في المائة إلى 19.8 في المائة، وفي الأردن من 44.8 في المائة إلى 25.6 في المائة نتيجة للسداد المبكر لجزء من دينها العام الخارجي، وفي لبنان من 83.6 في المائة إلى 70.4 في المائة، وفي موريتانيا من 96.1 في المائة إلى 72.6 في المائة. أما في تونس فقد تراجعت هذه النسبة بصورة طفيفة لتبلغ 53 في المائة في عام 2008. وبالمقابل، فقد ارتفعت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب من 19.8 في المائة في عام 2007 إلى 20.2 في المائة في عام 2008، وفي جيبوتي من 52 في المائة إلى 59 في المائة. أما في السودان، فقد حافظت هذه النسبة على مستواها الذي بلغ 55.1 في المائة.

وعلى صعيد مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد تراجع للدول العربية المقترضة كمجموعة من 6.3 في المائة في عام 2007 إلى 5.8 في المائة في عام 2008. ويعود هذا التراجع إلى النمو الكبير في الصادرات النفطية لبعض الدول العربية المقترضة وارتفاع صادرات الخدمات وخصوصاً في قطاع السياحة، الملحق (9/9).

وقد انخفضت نسبة خدمة المديونية العامة الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2008 في كل من لبنان وتونس والمغرب وموريتانيا وسورية وعمان والجزائر. وقد شهدت تونس أكبر تراجع في نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات من 13 في المائة في عام 2007 إلى 8.5 في المائة في عام 2008، في حين جاء التراجع في هذه النسبة طفيفاً في بقية الدول. أما الدول العربية المقترضة التي ارتفعت فيها نسبة خدمة المديونية العامة الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2008 فهي الأردن وجيبوتي ومصر والسودان واليمن، فقد ارتفعت هذه النسبة في الأردن من 7.4 في المائة في عام 2007 إلى 22.6 في المائة في عام 2008 جراء سداد جانب من مديونيتها الخارجية كما ذكر سابقاً، في حين جاء الارتفاع ضئيلاً في بقية الدول.

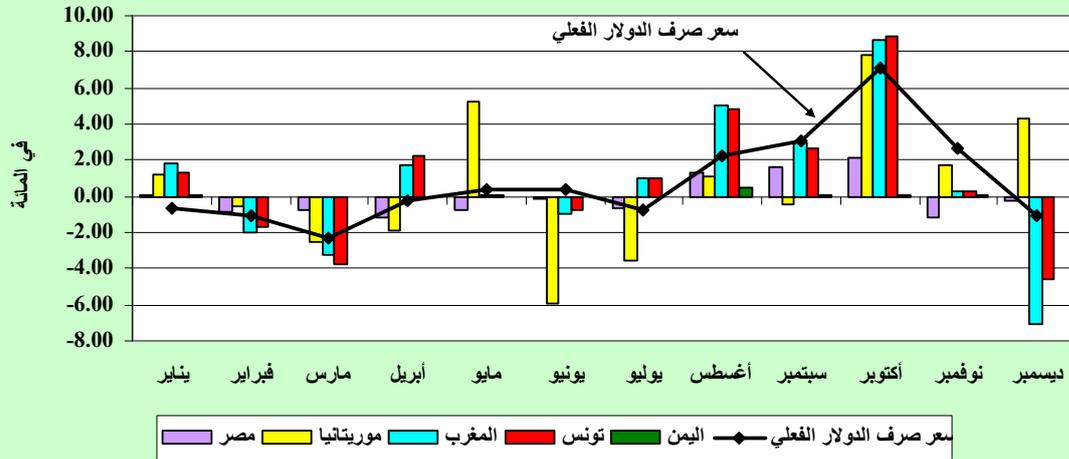
تطورات أسعار الصرف العربية

تأثرت أسعار صرف العملات العربية بتداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث أدى شح السيولة في أسواق المال العالمية خلال الربع الأخير من عام 2008 إلى انسحاب المستثمرين الأجانب من أسواق المال في الدول النامية وتراجع تقديم المصارف العالمية للانتماء المطلوب للقطاع الخاص لهذه الدول. ولقد ساهم ذلك كله في عودة الاستثمارات الأجنبية للدول المتقدمة إلى أوطانها الأصل، وخاصة بعد أن شرع عدد من الدول المتقدمة في تنفيذ خطط تحفيزية (Stimulus Packages) للاقتصاد وانتهاج سياسات نقدية ومالية توسعية.

ولقد انعكس تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول المتقدمة إلى الدول النامية على تحركات أسعار صرف العملات الرئيسية، حيث شهد كل من الدولار الأمريكي واليورو ارتفاعاً في قيمتهما مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال الفترة يوليو – أكتوبر 2008، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة غالبية العملات العربية. فقد سجلت أسعار صرف عدد من العملات العربية التي تتبع نظم صرف مرنة (تونس، المغرب، موريتانيا ومصر) ارتفاعاً في قيمتها مسايرة بذلك الارتفاع في سعر صرف الدولار الاسمي والفعلي⁽⁶⁾ وذلك خلال الفترة نفسها. وفي نهاية عام 2008، ومع تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، إثر تزايد المخاطر بدخول الاقتصاد الأمريكي في كساد اقتصادي، تراجعت أيضاً قيمة العملات العربية ذات النظم المرنة، الملحق (10/9) والشكل (5).

⁽⁶⁾ يحتسب سعر الصرف الاسمي والفعلي بترجيح سعر الصرف مقابل العملات الرئيسية بأوزان التجارة مع دول تلك العملات الرئيسية والتي تعتبر الشريكة التجارية الرئيسية.

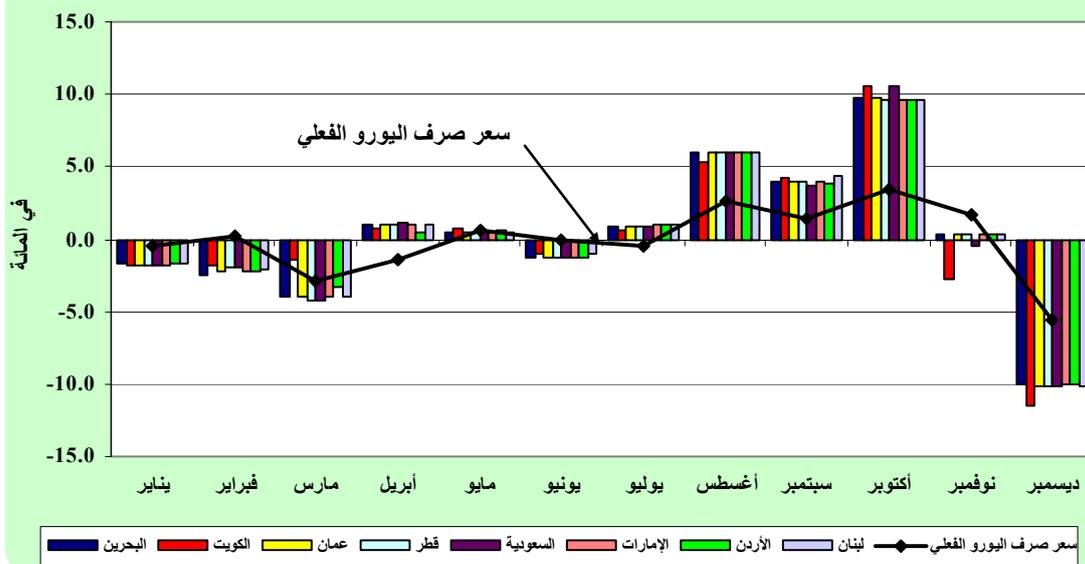
الشكل (5): تحركات أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي،
خلال عام 2008



المصدر : الملحق (11/9).

وفيما يخص تحركات أسعار الصرف العربية مقابل اليورو، فقد أدى ارتفاع قيمة اليورو الإسمي والفعلي خلال الفترة يوليو - أكتوبر 2008 إلى ارتفاع قيمة غالبية العملات العربية المثبتة إلى الدولار (الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر ولبنان) خلال الفترة نفسها، الشكل (6).

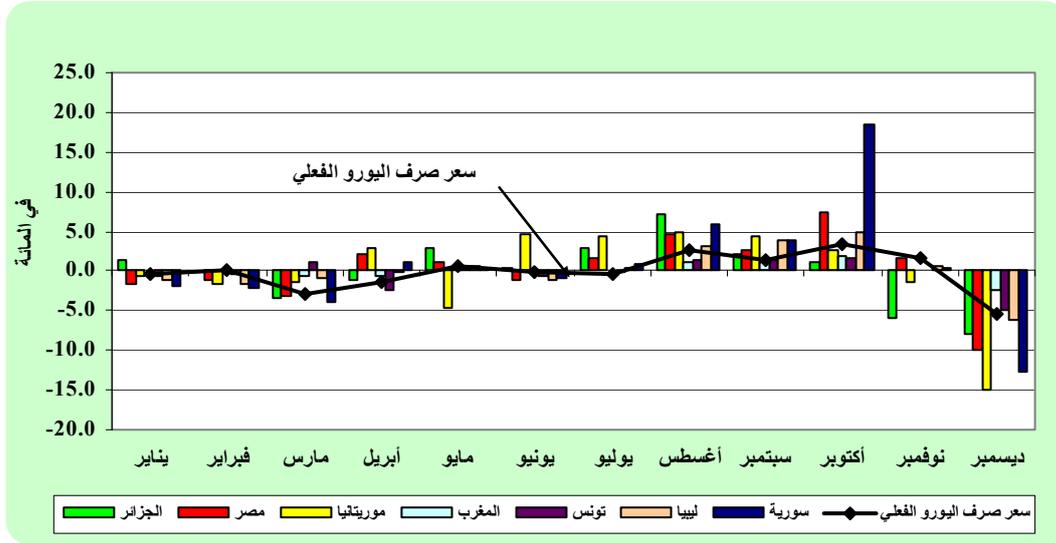
الشكل (6): تحركات أسعار صرف بعض العملات العربية المثبتة (إلى الدولار) مقابل اليورو
خلال عام 2008



المصدر : الملحق (12/9).

كذلك شهد عدد من العملات العربية التي تتبع نظم صرف مرنة ارتفاعاً في قيمتها مسايرة أيضاً ارتفاع سعر صرف اليورو الإسمي والفعلي خلال الفترة يوليو – أكتوبر من العام نفسه، الشكل (7).

الشكل (7): تحركات أسعار صرف عملات عربية أخرى مقابل اليورو، خلال عام 2008



المصدر : قاعدة بيانات Bloomberg، وصندوق النقد الدولي بالنسبة لأسعار الصرف الفعلية للدولار واليورو.

أما فيما يتعلق بمحصلة تحركات أسعار الصرف العربية مقابل الدولار الأمريكي لعام 2008، فقد ارتفعت قيمة الليرة السورية والدينار الجزائري والفرنك القمري والأوقية الموريتانية والدرهم المغربي والدينار التونسي والجنيه المصري بنسب تراوحت بين 6.98 في المائة (الليرة السورية) و3.54 في المائة (الجنيه المصري). وسجل الدينار الكويتي الذي كان سعر صرفه مثبتاً إلى الدولار والذي تحول منذ مايو 2007 إلى الربط بسلة غير معلنة من العملات ارتفاعاً في قيمته بنسبة 5.57 في المائة، كما ارتفعت قيمة الدينار الليبي المربوط بسلة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار بنسبة 2.8 في المائة، ورفعت السلطات العراقية قيمة الدينار المثبت إلى الدولار بنسبة 5 في المائة خلال العام 2008. وفي المقابل، سجل الجنيه السوداني والريال اليمني انخفاضاً في قيمتهما بلغ 3.69 في المائة وأقل من واحد في المائة على التوالي خلال العام نفسه. ويلاحظ أن السلطات النقدية اليمنية تدخلت في سوق الصرف في عام 2008 بحوالي 11 مرة وذلك لتزويد المتعاملين في السوق بالدولار، وفي محاولة للحد من المضاربة في السوق وتحقيق سعر صرف للريال أكثر استقراراً مقابل الدولار، الملحق (11/9).

وفيما يخص تحركات أسعار الصرف العربية مقابل اليورو، خلال عام 2008، فقد سجلت العملات المثبتة بالدولار، وهي العملات الخليجية (باستثناء الدينار الكويتي)، والدينار الأردني، والفرنك الجيبوتي، والليرة اللبنانية انخفاضاً في

قيمتها تراوح بين 6.77 في المائة (الدرهم الإماراتي) و6.17 في المائة (الليرة اللبنانية)، وسجل الدينار العراقي انخفاضاً طفيفاً في قيمته بلغ 1.8 في المائة. وبالنسبة للعملة التي تتبع نظم صرف أكثر مرونة سجل الريال اليمني والجنيه السوداني أعلى نسبة انخفاض في قيمتهما بلغتا 33.76 في المائة و10 في المائة على التوالي. وسجل كل من الليرة السورية والدينار التونسي والجنيه المصري والدينار الكويتي والدرهم المغربي انخفاضاً في قيمة العملة مقابل اليورو بنسب أقل تراوحت بين 3.14 في المائة وأقل من واحد في المائة. أما العملات التي سجلت ارتفاعاً في قيمتها مقابل اليورو في عام 2008، فهي الدينار الجزائري (1.28 في المائة)، والأوقية الموريتانية (1.53 في المائة)، والفرنك القمري (0.17)، الملحق (12/9).

وبالنسبة لتحركات أسعار الصرف العربية مقابل حقوق السحب الخاصة خلال عام 2008، فقد أدى ارتفاع قيمة سلة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار إلى ارتفاع قيمة عدد من العملات العربية، حيث سجلت قيمة الدينار العراقي أعلى ارتفاع (أي انخفاض في عدد وحدات الدينار) مقابل حقوق السحب الخاصة، يليه ارتفاع قيمة كل من الأوقية الموريتانية والليرة السورية والدينار الجزائري والفرنك القمري والدينار الكويتي والدرهم المغربي والدينار التونسي. وفي المقابل انخفضت قيمة العملات الخليجية الأخرى والجنيه السوداني والفرنك الجيبوتي والليرة اللبنانية والريال اليمني مقابل حقوق السحب الخاصة، الملحق (13/9).

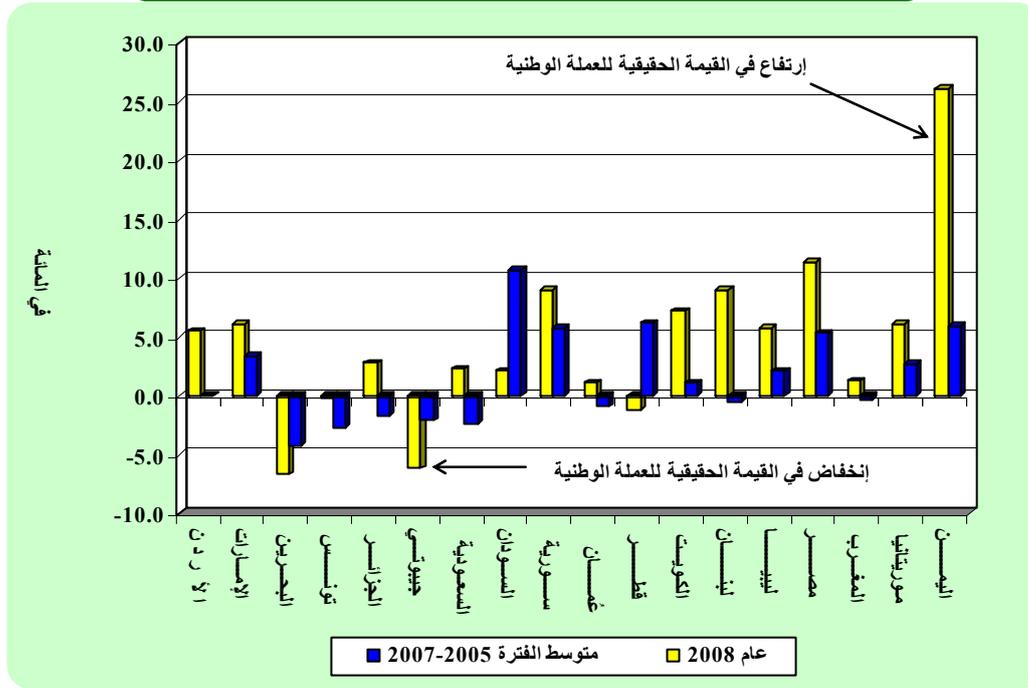
وفيما يتعلق باتجاهات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية⁽⁷⁾ للدول العربية، فقد شهدت تطورات ملحوظة تعكس ارتفاع معدلات التضخم المحلية مقارنة بمعدلات التضخم في الدول الشريكة التجارية الرئيسية لها. ولقد ارتفع مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لأربع عشرة عملة عربية، خلال عام 2008، حيث سجل مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي للريال اليمني أعلى ارتفاعاً بنسبة 26.1 في المائة، تلاه ارتفاع مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لكل من الجنيه المصري والليرة اللبنانية والليرة السورية والدينار الكويتي والأوقية الموريتانية والدرهم الإماراتي والدينار الليبي والدينار الأردني بنسب تراوحت بين 11.4 في المائة و5.5 في المائة. كما ارتفع أيضاً مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لكل من الدينار الجزائري، والجنيه السوداني، والدرهم المغربي والريال العماني بنسب أقل تراوحت بين 2.8 في المائة و1 في المائة. ويلاحظ أن نسبة الارتفاع التي سجلها مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لعدد من العملات العربية (اليمن، مصر، لبنان، سورية، الكويت، موريتانيا، الإمارات، الأردن، المغرب، ليبيا) في العام 2008 كانت أعلى من متوسط نسبة الارتفاع التي سجلها هذا المؤشر خلال الفترة 2005-2007، الملحق (14/9) والشكل (8).

وفي المقابل، انخفض مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لثلاث عملات عربية، هي الدينار البحريني والفرنك الجيبوتي والريال القطري والدينار التونسي بنسب سالبة تراوحت بين 6.8 في المائة و0.2 في المائة خلال العام 2008،

(7) يحتسب سعر الصرف الفعلي الحقيقي بترجيح سعر الصرف الإسمي الفعلي بمعدل التضخم المحلي منسوباً إلى معدلات التضخم في الدول الشريكة التجارية الرئيسية. ويؤدي ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى ارتفاع أسعار الصادرات مقارنة بأسعار السلع المثيلة في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين، في حين يشير انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى تحسن القدرة التنافسية للصادرات.

ويعزى ذلك في جزء كبير إلى تراجع معدلات التضخم المحلي في هذه الدول مقارنة بمعدلات التضخم في الدول الشريكة التجارية الرئيسية لها.

الشكل (8): التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لعام 2008 ومتوسط الفترة 2005-2007



التغير السنوي محتسب من مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية على أساس 2000=100. ترمز العلامة (-) إلى انخفاض في القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، والنسب المئوية الموجبة إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة. المصدر: الملحق (14/9).